

واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا

- دراسة مقارنة مع الجزائر -

حاجي فطيمة

أستاذة مُحاضرة بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

جامعة برج بوعريش



ملخص:

توضح هذه الدراسة الأهمية الكبيرة للقطاع السياحي في دعم الاقتصاد الماليزي والاقتصاد الجزائري، وتحقيق الكثير من الأهداف التنموية المتعلقة بزيادة فرص العمل، وتنمية الريف والمناطق الأقل نمواً ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فضلاً عن توفير النقد الأجنبي لتلبية حاجة الاقتصاد القومي من المستوردات اللازمة للإنتاج، كما تتناول مدى استفادة الجزائر من تجربة ماليزيا بخصوص سياسات تنمية السياحة في هذا البلد.

الكلمات الدالة: السياحة، السائحون، الموارد الثقافية، العمالة، الفنادق، الخدمات.

Abstract:

This study demonstrates the great importance of the tourism sector in support of the Malaysian economy and Algeria economy, and bring a lot of development goals related to increasing employment opportunities, and the development of rural and less developed regions and to support small and medium enterprises, as well as providing foreign exchange to meet the needs of the national economy of imports needed for production, also addresses the extent to which Algeria from the experience of Malaysia regarding the policies of the development of tourism in this country.

Key words: Tourism, tourists, cultural resources, employment, hotels, services.

مقدمة:

تلعب السياحة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا، فهي بلد جاذب للسياحة لما فيها من طبيعة ساحرة وخدمات ميسرة فضلا عن تمتعها بالأمن والاستقرار، وتبذل الحكومة جهودا متصلة لترويج السياحة على المستوى المحلي والخارجي للمحافظة على هذا المورد الهام للنقد الأجنبي.

يساهم هذا القطاع في عائدات البلاد من النقد الأجنبي، وما يحقق النمو الاقتصادي المالي، ويزيد من معدلات الاستثمار وفرص العمل، كما يعزز وضعية حساب الخدمات في ميزان المدفوعات وتؤدي السياحة إلى خلق المزيد من المضاعفات الإيجابية في القطاعات الأخرى، وبالتالي فإن إنفاق المزيد من الموارد لإنشاء وتأهيل البنية الأساسية والتسهيلات الخدمية والمنتجات الجديدة يؤدي إلى إدامة النمو ليس في هذا القطاع فحسب، بل في كامل الاقتصاد القومي.

والجزائر هي الأخرى بلد سياحي باعتبارها تقع في منطقة شمال إفريقيا، ولديها العديد من المعالم السياحية، غير أن هذه الأخيرة لم تساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، من هذا المنطلق سوف نقوم بدراسة واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا مقارنة بواقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في الجزائر لنستخلص أهم الدروس المستفادة من تجربة هذا البلد، من خلال تناولنا لبعض النقاط التالية:

1. المفاهيم الخاصة بالسياحة.
 2. واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا.
 3. واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في الجزائر.
- وفي الأخير سنتناول مدى استفادة الجزائر من هذه التجربة.

أولا: مفاهيم خاصة بالسياحة:

1. مفهوم السياحة: كانت النظرة إلى السياحة تقتصر على السفر إلى أماكن معينة من أجل الراحة والاستجمام أو أداء الفرائض الدينية في البلد نفسه أو خارجه. إلا أن التطورات السريعة والمتلاحقة في المجتمع الدولي المعاصر أدت إلى إحداث تغيرات جذرية في تصور السياحة ومن ثم في مفهومها. ومن هذا المنطلق لم تعد الشعوب المتحضرة تنفق أموالها في أماكن أخرى من أجل اللهو وضياح الوقت، وإنما تفعل ذلك لتحقيق غايات أخرى تتمثل في الوقوف على حقائق هذا الكون والتأمل فيما أبدعه الخالق من لوحات فنية يقف أمامها المخلوق عاجزا عن فك ألغازها، كما تتمثل هذه الغايات في التعرف على الكنوز الثقافية التي تراكت عبر السنين، ومحاولة إدراك أكبر قدر من الجوانب المتعلقة بحياة المجتمعات البشرية من حيث الفن والسلوك والتفكير والمعتقدات. من هنا يمكن تعريف السياحة بأنها ذلك النشاط الاقتصادي والحضاري والتنظيمي بانتقال الأفراد إلى بلد غير بلدهم، وإقامتهم فيه لمدة لا تقل عن 24 ساعة لأي غرض ما عدا ممارسة العمل الذي يدفع أجره داخل البلد المزار (حمدي عبد العظيم، ص 15).

كما يمكن تعريفها على أنها تعبير يطلق على حالات الترفيه وعلى هذا الأساس فهي مجموعة من الأنشطة لتحقيق هذا النوع من الترفيه، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح (خالد الراوي وآخرون، ص 12).

2. مكونات السياحة (L.Moutinho, P 5):

- السائحون: وهي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضييفة صاحبة المعالم السياحية وفقاً لمتطلبات كل سائح.

- **المعرضون:** وهى الدول التي تقدم خدمة السياحة لسائحيها بعرض كل ما لديهم من إمكانيات في هذا المجال، تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة .

- **الموارد الثقافية (المعالم السياحية):** باختلاف أنواعها والتي تتمثل في أنواع السياحة وتقدم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية، السياحة العلاجية، السياحة الرياضية، السياحة الاجتماعية، سياحة التسوق، سياحة المغامرات، سياحة الشواطئ، السياحة الفضائية، سياحة الآثار . . الخ.

ثانيا: واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في ماليزيا

1. أهمية القطاع السياحي الماليزي: تلعب السياحة دورا مهما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ماليزيا، فهي بلد جاذب للسياحة في منطقة جنوب شرق آسيا، لما فيها من طبيعة ساحرة، وخدمات ميسرة فضلا عن تمتعها بالأمن والاستقرار، وتبذل الحكومة جهودا متصلة لترويج السياحة على المستويات المحلية والخارجية للمحافظة على هذا المورد الهام للنقد الأجنبي، خاصة في ظروف التباطؤ العالمي وأثاره السلبية على الاقتصاد الماليزي.

يساهم هذا القطاع في عائدات البلاد من النقد الأجنبي، وما يحقق النمو الاقتصادي ويزيد من معدلات الاستثمار وفرص العمل، كما يعزز وضعية حساب الخدمات في ميزان المدفوعات، وتؤدي السياحة لخلق المزيد من المضاعفات الايجابية في القطاعات الأخرى، والعديد من الروابط داخل كل قطاع إنتاجي، وما بين هذه القطاعات الإنتاجية، وبالتالي فان إنفاق المزيد من الموارد لإنشاء وتأهيل البنية الأساسية، والتسهيلات الخدمية والمنتجات الجديدة يؤدي إلى إدامة النمو ليس في هذا القطاع فحسب، بل في كامل الاقتصاد القومي.

ومن خلال إحصاءات السياحة يتضح زيادة عدد السياح الوافدين لماليزيا وزيادة العائدات النقدية من إنفاقهم الاستهلاكي، وهذا ما أدى إلى زيادة العائدات من السياحة من 58.3 مليار رنجيت عام 2011 إلى 60.6 مليار رنجيت عام 2012 (Ministry of Finance Malaysia)، وساهم نمو قطاع السياحة في زيادة أنشطة القطاعات الفرعية، وبالأخص الفنادق والمطاعم وخدمات السفر والرحلات والمواصلات.

كما تشير أحدث الإحصائيات إلى زيادة عدد السياح من 17.5 مليون عام 2006 إلى 25.4 مليون عام 2012، ويستوعب القطاع السياحي حوالي 1.8 مليون من العمالة عام 2011 وهو ما يعادل 5.5 % من قوى العمل بالبلاد (Ministry of Arts, Culture and tourism. Malaysia). وقد ساهمت سوق الآسيان في أكبر وفود السياح بنسبة 75.1 % بفضل العديد من المزايدة التنافسية من شركات الطيران المنخفضة التكلفة مثل أير آسيا، ومندالا إيرلاينز، وتايجار أيروايز، فضلا عن منتجات سياحية جديدة من ضمنها جوهور بريميوم أوتلات، وحديقة الملاهي ليغولاند، والنمو هذا يتماشى مع خطة السياحة الماليزية 2020 لتحقيق وفود 36 مليون سائحا وتوليد المبيعات بقيمة 168 مليار رنجيت ماليزي بحلول عام 2020، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 1 : إحصاءات عن السياحة في ماليزيا للفترة من 2000-2012

السنة	عدد السياح بالمليون نسمة	إيرادات السياحة "مليار دولار أمريكي"
2000	10	4.2
2001	11	3.8
2005	16.4	8.6
2007	21	13.2
2011	24	16.1
2012	25.8	20.1

المصدر: وزارة السياحة والثقافة والفنون، كوالالمبور، 2013.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا ارتفاع عدد السياح من سنة لأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع العائدات من هذا القطاع من سنة لأخرى، وهو ما يشير إلى الدور الكبير الذي يقوم به القطاع الخاص، إلى جانب ما تقوم به الحكومة من تزويد الخاص للتسهيلات المالية، والمادية كالأراضي بأسعار زهيدة، بالإضافة إلى منح قروض طويلة الأجل. ويتوقع أن يرتفع عدد السياح في كل سنة عن السنة السابقة لها بمعدل يزيد عن 20 %، ويشكل القادمون من سنغافورة وتايلاند، اليابان وبريطانيا، ألمانيا واندونيسيا النسبة الأكبر منهم. وينعكس انتعاش السياحة إلى انتعاش قطاعات فرعية أخرى مثل الفنادق، المواصلات، أماكن الترفيه، وبشكل عام تمثل ماليزيا مكانا مناسباً للتسوق.

2. المقومات السياحية المتوفرة بماليزيا:

تتمثل أهم المقومات التي تتمتع بها ماليزيا وجعلها بلدا سياحيا في التالي (Idem) :

أ. الطبيعة الخلابة التي تتمتع بها البلاد وما فيها من متعة للسياح:

إن محبي الطبيعة يمكنهم أن يجدوا سعادتهم في الشواطئ الرملية الدافئة، والغابات المطرية التي بقيت كما هي منذ ملايين السنين، وباعتبارها مأوى للطيور والأحياء البرية، والنباتات الغنية، بالإضافة إلى الغابات الكثيفة العالية التي يغطيها الضباب، وهناك الكثير من حدائق الزهور في البلاد التي تضم أكثر من 500 نوعا من النباتات، والزهور الاستوائية الفريدة.

ب. الآثار القديمة والمناطق التي تبرز النهضة الحديثة في البلاد:

رغم أن الآثار والمناطق التاريخية في ماليزيا لا تبدو أكثر عراقة، أو ضاربة في جذور التاريخ مثل الآثار في بلدان الرافدين والشام والأهرامات، إلا أن حكومة ماليزيا بذلت جهودا مضيئة أبرزت خلالها الآثار التاريخية في صورة تثير الفضول وإعجاب السياح الأجانب، ومن أبرز المشاهد السياحية داخل العاصمة كوالالمبور: محطة القطار، المتحف الوطني، البرجين التوأمين: برج بتروناس أعلى برجين في العالم بارتفاع 452م، وبرج كوالالمبور رابع أعلى أبراج العالم، والمسجد الوطني، والنصب التذكاري، وحديقة البحيرة.

ومن أبرز المناطق الأثرية في كوالالمبور بناء السلطان عبد الصمد، والذي أقيم في عام 1897 باعتباره المقر الرسمي للدوائر الحكومية خلال فترة الاحتلال البريطاني، ويستخدم هذا البناء اليوم في جزء منه كمحكمة، والآخر كمuseum يحكي تاريخ العمارة في هذه المدينة والمنطقة بأسرها (Poon Waiching.PP 95-96).

ج. توفر المرافق السياحية:

تعد خدمات الفنادق في ماليزيا من أبرز العناصر التي تجذب السياح لإقامة أطول فترة ممكنة، حيث تتوفر في هذه الفنادق خاصة على مستويات خمسة وأربعة نجوم جميع المتطلبات من ناحية المعايير الدولية، هذا إلى جانب فنادق الشقق المفروشة من الدرجة الأولى، وبأسعار معقولة (Oppermann .M, P 500):

3. الجهود الحكومية المبذولة لدعم قطاع السياحة: تتمثل أهم السياسات والخطط التي اتبعتها ماليزيا لترويج السياحة وجذب السياحة من مختلف أنحاء العالم فيما يلي:

أ. توفير بنية تحتية وخدمات متطورة: استطاعت الحكومة خلال العشرين سنة الماضية أن توجد بنية أساسية، كان لها الأثر الكبير في ازدهار القطاع السياحي، شملت الطرق البرية السريعة، والمطارات وخطوط السكك الحديدية، والاتصالات وخدمات الفنادق، والسفر والطيران والمصرف وتهيئة المنتجعات السياحية على الشواطئ بما يلي حاجات السياح من الترفيه، والاستحمام. وقد خصصت الحكومة من اجل ذلك أكثر من 98.4 مليار رينجت ماليزي لعام 2012 و 2013 لدعم مشاريع التنمية ذات تأثير كبير بما في ذلك مشاريع البنية التحتية الكبرى (هيئة تنمية الاستثمارات الماليزية).

ب. قيام الحكومة بدور المنظم لترقية السياحة: قامت هيئة ترويج السياحة التابعة لوزارة الثقافة والفنون والسياحة بدور بارز في هذا المجال. وقد تأسست هذه الهيئة في عام 1992 بهدف ترويج السياحة، وجذب السياح الأجانب، وتقديم المعلومات السياحية، إلى جانب تشجيع الأنشطة المتصلة بالسياحة، وتضم الهيئة اليوم أقساما عديدة منها: قسم التسويق الدولي الآسيوي، وقسم التسويق الدولي لأوروبا وأمريكا، وقسم التسويق الإفريقي، إضافة إلى البعثات الترويجية الدورية وتقديم حوافر للسائح (Malaysian investment development Authority):

ج. وضوح أهداف السياسة الحكومية في قطاع السياحة: كان لوضوح أهداف السياسة الحكومية بالغ الأثر في تحقيق الأهداف المطلوبة من قطاع السياحة، باعتباره احد أهم القطاعات في الاقتصاد القومي، والمتمثلة بإيجاز فيما يلي (Idem):

- توظيف السياحة كمصدر للنقد الأجنبي؛
- خلق وظائف عمل جديدة للسكان المحليين؛
- ترويج المنتجات المحلية بما فيها الثقافة المحلية الماليزية؛
- تشجيع نمو الأعمال التجارية، والمشروعات الصغيرة؛
- تسريع التنمية الريفية، وتعزيز التكامل بين الريف والحضر؛
- تشجيع المشاركة الاقتصادية من كافة المواطنين الماليزيين.
- إعطاء صورة مشرقة عن ماليزيا خارجيا.

د. دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافر لصناعة الفنادق والسياحة تتمثل في الآتي (Idem):

- الإعفاء الضريبي المؤقت : بحيث تتمتع الشركة التي تقوم باستثمارات في الفنادق من الإعفاء الضريبي المؤقت بإعفاء جزئي لمدة خمس سنوات من سداد ضريبة الدخل. يجب عليها أن تسدد ضريبة على 30% من دخلها القانوني تبدأ من يوم الإنتاج الذي تحدده وزارة التجارة والصناعة الدولية.

الطلبات التي تم استلامها من الشركات الكائنة في المناطق المروجة أو ولايات بيرلس وسابا وسرواك وإقليم لبوان الفيدرالي و"الممر الشرقي" المخصص لشبه الجزيرة الماليزية، مؤهلة لإعفاء ضريبي بنسبة 100% من دخلها القانوني خلال فترة الإعفاء لمدة خمس سنوات.

كما يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال فترة وخصمها من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة.

- أما الحوافز المحسنة للقيام باستثمارات جديدة تتمثل كالتالي: الشركات التي تقوم بعمل استثمارات جديدة في فنادق 4 و 5 نجوم في سابا وسرواك مؤهلة للحوافز التالية:

- إعفاء ضريبي مؤقت: مع إعفاء من ضريبة الدخل بنسبة 100% من الدخل القانوني لمدة خمس سنوات. يمكن ترحيل مخصصات رأس المال غير المستوعبة بالإضافة إلى الخسائر المتراكمة التي يتم تحملها خلال مدة الإعفاء الضريبي المؤقت وخصمها من الدخل المحقق بعد الإعفاء الضريبي المؤقت للشركة.
- أو مخصص ضريبة الاستثمار بنسبة 100% على النفقة الرأسمالية المؤهلة التي يتم تحملها خلال مدة خمس سنوات. يمكن إجراء مقاصة لهذا المخصص مقابل 100% من الدخل القانوني عن كل سنة ربط. يمكن ترحيل أي مخصصات غير مستخدمة إلى السنوات اللاحقة لحين الاستفادة منها بالكامل.

- الخصم المضاعف للترويج بالخارج (Ministry of Finance malaysia, PP 30-31) : تؤهل الفنادق والمشغلين السياحيين لخصم مضاعف على النفقة التي يتم تحملها للأنشطة الترويجية بالخارج، والنفقات المؤهلة هي:

- النفقات على النشر والإعلانات في أي وسيلة إعلام خارج ماليزيا؛
- النفقات على نشر المنشورات وكتيبات الإرشاد وتشمل تكاليف التسليم التي لا يتم تحصيلها من العملاء بالخارج؛
- النفقات على أبحاث السوق في أسواق جديدة بالخارج طبقاً للموافقة المسبقة من وزير السياحة؛
- النفقات التي تشمل الأسعار لأي بلد خارج ماليزيا للتفاوض أو لتأمين عقد للإعلان أو المشاركة في المعارض التجارية أو المؤتمرات أو المنتديات التي يعتمدها وزير السياحة. تخضع هذه النفقات لحد أدنى 300 رينجيت ماليزي يومياً للإقامة و 150 رينجيت ماليزي يومياً للطعام لمدة الإقامة بالخارج؛
- النفقات الخاصة بتنظيم المعارض التجارية أو المؤتمرات أو المنتديات التي يعتمدها وزير السياحة؛

- الإعفاء الضريبي للمشغلين السياحيين (Idem):

- السائحون الأجانب: سيتم إعفاء المشغلين السياحيين من يجلبون 500 سائح أجنبي على الأقل في مجموعات في سنة، شاملة الجولات السياحية التي تدخل وتخرج البلد عن طريق النقل الجوي أو البحري أو البري، من الضريبة فيما يخص الدخل المحقق من أعمال تشغيل هذه الجولات السياحية. هذا الحافز ينطبق على المشغلين السياحيين المرخصين من وزارة السياحة فقط.

- السائحون المحليون: الشركات التي تنظم عروض سياحية داخلية لعدد 1200 سائح محلي على الأقل سنوياً مؤهلة للإعفاء الضريبي على الدخل المحقق. تعني الجولة السياحية الداخلية أي عرض سياحي داخل ماليزيا يشارك به سائحون محليون (باستثناء السائحين الوافدين) عبر النقل الجوي أو البري أو البحري وتتضمن إقامة لمدة ليلة واحدة على الأقل.

- الإعفاء الضريبي لترويج المؤتمرات الدولية والمعارض التجارية:

- الشركات المحلية التي تروج المؤتمرات الدولية في ماليزيا مؤهلة للإعفاء الضريبي على الدخل المحقق من جلب 500 مشارك أجنبي على الأقل إلى البلد.
- الدخل المحقق من تنظيم المعارض التجارية الدولية في ماليزيا مؤهل للإعفاء الضريبي طالما أن هذه المعارض معتمدة من مؤسسة تنمية التجارة الخارجية الماليزية وأن يجلب المنظمون 500 زائر أجنبي على الأقل يوميًا.

4. سياسات تطوير السياحة ضمن خطط التنمية:

أ. خطة إنعاش السياحة في ظل الركود الاقتصادي:

- قامت الحكومة الماليزية بوضع خطة للحفاظ على دور السياحة في دعم الاقتصاد الوطني منذ الأزمة المالية في -1998 1997، وهدفت الخطة إلى أن تصبح ماليزيا مركزا عالميا للتجارة، والمعارض الدولية حيث تضيف منطقة لانكاوى السياحية سنويا العديد من الاجتماعات والمعارض الدولية كالمعرض الدولي لصناعة الطيران، والصناعات البحرية، ويمكن تلخيص أهم السياسات القومية لدعم قطاع السياحة في النقاط التالية (Adalid.R.and C.Detken, P46):
- إعطاء المزيد من الاهتمام من البلاد التي يأتي منها السياح، واعتبارها أسواقا إستراتيجية مثل استراليا، اليابان، أوروبا، أمريكا.
 - بذل المزيد من الجهود لمكافحة تلوث الجو، وذلك من خلال التعاون مع دول الجوار والعمل معها لمنع إحراق الغابات .
 - تقديم المزيد من الحوافز للوكالات العاملة في مجال السياحة.
 - تشجيع السياحة المحلية، وترويجها بين المواطنين.
 - ترويج التسوق في ربوع ماليزيا وتخفيف أسعار السلع الرفاهية، وتشجيع الرحلات السياحية.
 - تنفيذ برنامج لتطوير الفنادق وأماكن الضيافة والمنتجعات السياحية .
 - تيسير إجراءات دخول السياح وسهولة الحصول على التأشيرات السياحية، وتوفير المعلومات الضرورية بمجرد الوصول إلى المطارات والموانئ الماليزية.

ب. الخطة المالية الثامنة: 2001-2005

- زاد حجم الدور الذي يضطلع به قطاع السياحة في تحفيز النمو الاقتصادي خلال فترة خطة ماليزيا الثامنة، وارتفع عدد السائحين الوافدين إلى ماليزيا بمعدل % 6.9 سنويا ليصل إلى 14 مليون شخص في عام 2005، مع نمو عائدات السياحة بمعدل %9.5 سنويا لتصل قيمتها إلى 29.5 بليون رنجيت ماليزي عام 2005، وتقوم استراتيجيات تطوير قطاع السياحة في ظل هذه الخطة على (Government of Malaysia):

- التأكيد على دعم تطوير قطاع السياحة.
- التركيز على المنهج المتكامل لتطوير قطاع السياحة.
- ماليزيا وجهة سياحية للمهرجانات السنوية.
- تطوير منتجات المستهلكين.
- ضمان راحة وامن السائحين.

كما ترى الخطة الثامنة للتنمية في ماليزيا أن النجاح الطويل الأجل لقطاع السياحة يتوقف على النجاح في تنفيذ التنمية السياحية المدعومة، ويتجلى ذلك في التراث الثقافي الذي يعد العامل الأساسي للجذب السياحي، بحيث سيزيد التأكيد على أهمية استغلال خصائص المجتمع المحلي في التنمية السياحية، ولتحقيق ذلك الغرض ستكون التنمية السياحية المدعومة بمثابة الاستراتيجية الأساسية التي تقدم التوازن الضروري بين الاحتياجات الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، والبيئية في تنفيذ كافة خطط التنمية السياحية، على أن يتم الاهتمام بتطوير الحدائق الطبيعية والأنهار والبحيرات والكهوف بما يتوافق مع دعم التنمية السياحية، إضافة إلى أن تطوير التلال والمرتفعات خلال خطة ماليزيا الثامنة سوف تكون إرشادات لسياسة خطة العمل لتنفيذ التنمية، ويتطلب ذلك منهج متكامل يقوم على المساهمات الإبداعية للقطاع الخاص، وعلى الضيافة ونشر الوعي الحضاري بين عامة الشعب، من أجل الارتقاء بصناعة السياحة إلى أعلى مستوى من الإنجازات.

وفي هذا الصدد فإن اللجنة الوطنية للتنسيق والدعاية للسياحة سوف تستمر في دعم التعاون بين القطاع العام والخاص، وسوف يتم تشكيل هيئات السياحة والثقافة في كل ولاية للمزيد من دعم تنسيق الجهود الضرورية، لنجاح تنفيذ البرامج والأحداث السياحية على كافة المستويات، بما يوفر الآلية اللازمة لكل ولاية من أجل التنسيق والتنظيم الفعال لبرامجها السياحية، إضافة إلى تشجيع غرس توعية عامة الشعب من جانب وسائل الإعلام لإيجاد المزيد من الوعي عن أهمية السياحة، وللحصول على تأييد عامة الشعب لعملية التنمية السياحية المدعومة، وسوف يؤدي تأسيس النوادي السياحية في المدارس إلى إيجاد وسائل فعالة في نشر معلومات التوعية السياحية، وغرس القيم التي تدعم جهود الترويج والدعاية لصناعة السياحة.

ويعد توفير المعلومات للتنسيق الاستراتيجي الفعال من أهم عناصر نجاح التنمية السياحية المدعومة، وفي هذا الصدد سوف يتم القيام بمزيد من الجهود الرامية لتحسين الحصول على البيانات والمعطيات السياحية من خلال القيام بالدراسات ذات الصلة، ومن أهم المبادرات ما يلي (Idem):

- تأسيس القمر الصناعي السياحي الذي سوف يدعم البيانات والمعطيات السياحية، بحيث ينظم المعلومات عن تأثير الأنشطة السياحية على الإنتاج السياحي والدخل السياحي، والثروة وتوفير فرص العمل في مجال السياحة،
- تطوير بيانات ومعطيات السياحة مما يؤدي إلى تسهيل ودعم الجهود تجاه تنمية منتجات المستهلك السياحية.
- من أجل إطالة المدة التي يقضيها السائحون في ماليزيا وزيادة إنفاقهم، وتشجيعهم على معاودة الزيارة يتم تكثيف الجهود الرامية لتصوير ماليزيا بأنها مقصد سياحي ينعم بمناخ المهرجانات والكرنفالات، من خلال تخطيط جيد للتقويم السياحي على مدار العام، بحيث يتم طبعه وتوزيعه مسبقاً ومن بين ذلك المهرجانات والكرنفالات والأحداث الشهرية التي سيتم تنظيمها مثل احتفالات الاستقلال ومهرجانات الألوان الماليزي ومهرجان ماليزيا الزراعي والعرض الثقافي السياحي.

ج. خطة 2020 (Government of Malaysia): تعمل ماليزيا على تسويق حملة ضخمة لاستقطاب سوق السفر العربي، وتحت شعار "زوروا ماليزيا 2014"، كما أرفدته بإطلاق تطبيق ترويجي لأول مرة عبر أجهزة "آي باد" باللغتين العربية والإنجليزية ليسمح هذا التطبيق المعلوماتي التفاعلي للمسافرين ورجال الأعمال العثور على المعلومات عن الوجهات السياحية في ماليزيا، وحجز الرحلات والفنادق بأفضل العروض وأسهلها. وأخيراً تستهدف جذب 28.8 مليون زائر أجنبي خلال عام 2014، ومسار الهدف الاستمرار في تنفيذ الكثير من المشاريع التنموية لاستقطاب 36 مليون زائر لتحقيق ما يعادل 60 مليار دولار من دخل السياحة بحلول عام 2020.

5. التطورات المستقبلية للقطاع السياحي الماليزي:

تركز ماليزيا منذ أشهر على اجتذاب السياح العرب خاصة الخليجيين منهم، وأرسلت العديد من الوفود الرسمية ومن القطاع الخاص لترويج السياحي في ماليزيا، في العديد من الدول العربية كالإمارات والسعودية على وجه الخصوص، مركزة على أن ماليزيا توفر أجواء عائلية للسياح العرب، وبتكاليف مغرية للغاية.

في سياق التجاوب مع جهود ترويج السياحة الماليزية فان ماليزيا ترتبط بشبكة خطوط جوية واسعة جدا مع دول شرق آسيا والدول الأوروبية، ساهمت في تيسير انتقال السياح.

تحرك القطاع الخاص الماليزي والذي يعمل في مجالات السياحة، والذي منى بخسائر فادحة نتيجة التراجع الشديد في عدد السياح بعد أحداث عام 2001 من أجل تعويض خسائرهم، وذلك من خلال زيادة حملاته الترويجية، التي شملت عروض مغرية لتنظيم الرحلات الجماعية خاصة للسياح العرب، وتهيئة أماكن الإقامة العائلية وتوفير خدمات الإرشاد السياحي باللغة العربية، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 2: مؤشرات حول الفنادق الماليزية 2000-2010

المؤشرات	2000	2010
عدد الفنادق	1220	3949
عدد الغرف	80000	320000
متوسط أشغال الفنادق	66	77
متوسط الإقامة "ليلة"	5	10
عدد العاملين بالفنادق	70000	28000

المصدر: وحدة التخطيط الاقتصادي، 2011

من خلال الجدول السابق يتضح لنا زيادة في عدد الفنادق والعاملين فيها، بالإضافة إلى زيادة عدد الغرف وتحسين الخدمة، وذلك راجع لرغبة الحكومة في زيادة عدد السياح مستقبلا وتحقيق هدف 2020.

كما تهتم الحكومة بترويج السياحة الصحية، والتعليمية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والتعليم العالي، وقد خصصت الحكومة في الميزانية السنوية حوالي 5% من النفقات الاجتماعية على القطاع الصحي، لدعم التجهيزات في القطاع الصحي (وزارة السياحة ووحدة التخطيط الاقتصادي الماليزية) لتمكين من تلبية طلبات السياح الصحية والعلاجية.

بينما على صعيد السياحة التعليمية فقد شجعت ماليزيا مؤسسات التعليم العامة على زيادة حصتها من الطلاب الأجانب خاصة من الدول العربية والإسلامية، وتوسيع قاعدة البرامج الدراسية التي تقدمها دون الإخلال بالجودة والمعايير العلمية.

ثالثا: واقع وآفاق تنمية القطاع السياحي في الجزائر:

1. أهمية القطاع السياحي الجزائري: تكمن أهمية السياحة من حيث الإنفاق السياحي ويشمل شراء السلع والخدمات المتعلقة بالسفر والإقامة والمواصلات وغيرها، وهذا الإنفاق هو بمثابة تحويل للأموال من طرف السائحين إلى المستقبلين للسواح، كما تساهم هذه المداخيل في عملية ترميم والتحديث للمرافق السياحية، كالمناطق الأثرية والمركبات السياحية.

كما أن الحركة السياحية لها تأثير فعال على جميع القطاعات الأخرى من خلال ما يلي:

- **قطاع النقل:** يساهم قطاع السياحة في تفعيل الحركة البرية والجوية والبحرية هذا ما سيؤدي إلى زيادة مداخل هذه الأخيرة، كما أنه يجب أن تركز الاستثمارات للتوسيع وتحسين الطرقات وتسهيل الوصول إلى المناطق البعيدة التي من شأنها، تشجيع السياحة في البلد.
- **قطاع الصحة:** يوظف قطاع السياحة في مراكز الحمامات والأماكن العائلية، وأماكن الراحة مسيرين وأطباء، كما تعمل الوزارة الوصية على احترام المعايير الضرورية لفتح الحمامات بهدف تحسين الخدمات.
- **قطاع التجارة:** وهذا من خلال العملة الصعبة التي تجلبها السياحة للبلد المضيف، وعليه فإن قطاع السياحة غير متجانس ويشمل العديد من قطاعات الأنشطة السياحية الاقتصادية والمعتمدة على السياحة بشكل أساسي أو غير مباشر أو جزئي، ونعني بالنشاطات الأساسية هي مجمل المناصب الناتجة من الوحدات السياحية، كالمطاعم والنقل والوكالات السياحية، أما النشاطات الغير المباشرة فهي تلك المرتبطة بالنشاط السياحي، كالبناى والمعدات والأثاث، النشاطات الجزئية هي المناصب المرتبطة بجانب الطلب من السياحة وهي السلع والخدمات المستهلكة من طرف السائح كالمواد الغذائية.

ويتضمن ميزان المدفوعات النفقات والإيرادات السياحية، والتي هي بدورها عنصرا من عناصر ميزان المدفوعات تحت اسم السياحة، أو في المجموع الجزئي لميزان السلع والخدمات وفي كثير من الدول التي تولي أهمية كبيرة لقطاع السياحة، يعد ميزان المدفوعات فرعي ويمثل الميزان السياحي الذي يبين رصيده الصافي مدى تأثير السياحة فيه، ويمكن أن يكون هذا الرصيد إما موجبا ويوحي بوجود فائض في الميزان السياحي كتونس وإيطاليا، وإما سالبا ويوحي بوجود عجز في المجال السياحي، ومن خلال إحصاءات السياحة يتضح زيادة عدد السياح الوافدين للجزائر إلى 2 394 887 سنة 2011 مقارنة بـ 1 743 084 سنة 2007 وزيادة العائدات النقدية من إنفاقهم الاستهلاكي، وهذا ما أدى إلى زيادة العائدات من السياحة من 2 837,7 مليون دولار عام 2007 إلى 3 909,8 مليون دولار عام 2011 (ONS.dz. 2014)، والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 3: إحصاءات عن السياحة في الجزائر للفترة من 2000 - 2012

السنة	عدد السياح	إيرادات السياحة "مليون دولار أمريكي"
2007	1 743 084	2 837,7
2008	1 771 749	3 487,1
2009	1 911 506	2 986,6
2010	2 070 496	3 613,0
2011	2 394 887	3 909,8

Source: ons.dz, 2014. <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا ارتفاع عدد السياح من سنة لأخرى، بالإضافة إلى ارتفاع العائدات من هذا القطاع من سنة لأخرى، وهو ما يشير إلى الدور الكبير الذي تقوم به الحكومة من تزويد القطاع الخاص للتسهيلات المالية، والمادية كالأراضي بأسعار زهيدة، بالإضافة إلى منح قروض طويلة الأجل.

2. المقومات السياحية المتوفرة بالجزائر:

أ. الخصائص الطبيعية والجغرافية : تقع الجزائر في الشمال الإفريقي، وتعد الجزائر ثاني أكبر البلدان في القارة الإفريقية من حيث المساحة بعد السودان، إذ تتربع على مساحة 2.381.471 كلم وعدد سكانها يفوق 37 مليون نسمة، ويمكن أن نميز في الجزائر منطقتين متميزتين عن بعضهما البعض وهما: (عبد الله رأيي ، ص113)

- منطقة الشمال : تظم المناطق التلية والمناطق السهلية، ويتصف المناخ بها بالمتوسطي أساسا، وآخر قاري، هذا ما يجعل الشتاء باردا وقارص، والصيف حار وجاف.

- منطقة الجنوب الصحراوي : وتشمل كل من الهضاب الأرضية وتسمى بالحماة والدروع، و العروق وتتمثل في العرق الغربي الكبير والعرق الشرقي الكبير وعرق شاش، و الهقار والتي توجد بها أعلى قمة بالجزائر وهي قمة " طهارة " ب 3003 م. ويمتاز مناخ المنطقة الصحراوية عموما بقلّة كمية الأمطار التي لا تزيد عن 1500 ملم في السنة وبحرارة شديدة في النهار ومنخفضة في الليل.

ب. الخصائص التاريخية والثقافية : إن المعالم التاريخية والحضارية المتنوعة التي تنفرد بها الجزائر جعلتها مهدا للحضارة الإنسانية وشاهدا حيا على انتمائها للفضاء الإسلامي، المتوسطي والإفريقي، فمعالم الأثرية والمتاحف والوثائق التاريخية الموجودة في الجزائر تشهد على عراقة وعظمة الحضارات المتعاقبة، من الأمازيغية إلى الفينيقية إلى البيزنطية والرومانية وأخيرا الإسلامية، التي فرضت نفسها على التاريخ، وقد صنفت منظمة اليونسكو سبعة مناطق أثرية ضمن قائمة التراث العالمي التاريخي، وهي منطقة الطاسيلي، وتيبازة، وحيلة وتيمقاد، ووادي ميزاب، وحي القصبة(المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2008).

ج. خصائص أخرى:

- المواصلات : تعد المواصلات من بين أهم العوامل الأساسية لتطوير السياحة في المستقبل وتحتوي الجزائر على:

* النقل الجوي: عرف النقل الجوي في الجزائر تطورا ملحوظا، إذ نجد 31 مطارا موزعا عبر كامل التراب الوطني، أغلبها مطارات دولية، وتغطي شركة الخطوط الجوية الجزائرية 35 محطة عبر أوروبا وإفريقيا والشرق الأوسط كما تغطي هذه الشركة أهم المدن الداخلية والمناطق الساحلية.

* النقل البري : يبلغ طول الشبكة الطرقات في الجزائر أكثر من 90000 كلم .

- الاتصالات: عرف قطاع الاتصالات في الجزائر تفتحا على سوق الاتصالات السلكية وفيها ما " ADSL " اللاسلكية، إذ أصبح الهاتف وشبكة الانترنت سهلة المنال.

3. الجهود الحكومية الجزائرية المبذولة لدعم قطاع السياحة:

• دعم كل الإجراءات للنهوض بقطاع التكوين السياحي من خلال (الجريدة الرسمية) : تحويل الطبيعة القانونية للمركز الوطني للتكوين في السياحة، والمتكون من ثلاثة معاهد بكل من تيزي وزو، وبوسعادة والعاصمة ، من مؤسسة ذات

طابع تجاري وصناعي إلى مؤسسة عمومية ذات طابع إداري بثلاث مستويات هي:

- المدرسة الوطنية العليا للسياحة ، المستوى العالي الجزائر العاصمة؛

- المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية ، تقني سامي تيزي وزو؛
- مركز الفنادق والسياحة ، المستوى الثالث ؛
- إلحاق المدرسة الوطنية العليا للسياحة بالمنظومة الجامعية ، وإضفاء الوصاية البيداغوجية عليها؛
- إلحاق المعهد الوطني للتقنيات الفندقية والسياحية بتيزي وزو، بقطاع التكوين المهني . مع إيفاد وتلقي بعثات من وإلى الجزائر للتكوين السياحي للاستفادة من الخبرات الدولية.
- في ظل التغيرات الاقتصادية التي تعرفها الجزائر، ولإعطاء مكانة حقيقية للقطاع السياحي نظرا لما تتوفر عليه الجزائر من موارد هامة في هذا المجال ،حيث اتبعت سياسة جديدة متمثلة في فتح المجال للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي، وكذا الشروع في حوصصة قطاع السياحة وفي هذا الإطار وضعت الجزائر عدة قوانين لتشجع الاستثمار كالتسهيلات المالية، الإعفاءات الجمركية وجبائية، ويمكن ذكر أهم هذه الامتيازات كما يلي(وزارة السياحة، ص 12):

أ . النظام العام : تتمثل هذه المزايا فيما يلي:

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص التجهيزات المستوردة والتي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمارات؛
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنشاء الاستثمارات؛
- الإعفاء من دفع رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تمت في إطار الاستثمار المعني؛
- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني، لمدة تتراوح من سنة إلى ثلاث سنوات، بعد معاينة الشروع في النشاط من قبل المصالح الجبائية، بناء على طلب المستثمر، ويمكن تمديد هذه الفترة من 3 إلى 5 سنوات بالنسبة للاستثمارات التي تسمح باستحداث أزيد من 100 منصب شغل.
- ب . النظام الاستثنائي :تخص هذه المزايا الاستثمارات التي تنجز في المناطق التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من الدولة، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، لا سيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها أن تحافظ على البيئة وتحمي الموارد الطبيعية وتدخر الطاقة وتقضي إلى تنمية مستدامة، وتقسم المزايا في ظل هذا النظام إلى قسمين:

عند إنجاز الاستثمار، يستفيد الاستثمار من المزايا الآتية:

- الإعفاء من دفع حقوق نقل حقوق الملكية للمقتنيات العقارية التي في إطار الاستثمار؛
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة مخفضة قدرها 2 % فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال؛
- تكفل الدولة جزئيا أو كليا بالمصاريف بعد تقييمها من طرف الوكالة، فيما يخص الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لإنجاز الاستثمار.
- الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار، سواء مستوردة أو محلية.

- تطبيق النسبة المخفضة في مجال الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة والتي تدخل في الاستثمار.

4. الآفاق المستقبلية لهذا القطاع ضمن خطط التنمية:

فعن الاستراتيجية السياحية لآفاق 2013، قد بدأت الوزارة الوصية على قطاع السياحة خلال سنة 2000، في إعداد استراتيجية من أجل تطوير قطاع السياحة في آفاق 2010، وخلصت إلى صياغتها النهائية سنة 2011 تحت عنوان: "مخطط أعمال للتنمية المستدامة للسياحة في الجزائر آفاق 2010"، وأدخلت تعديلات عليه فأصبح مشروعًا جديد في آفاق 2013. ومن أهداف هذا البرنامج (وزارة السياحة، ص 18): تـمـيـن الطاقات الطبيعية والثقافية والدينية والحضارية، وتحسين نوعية الخدمات السياحية، وكذا إعادة الاعتبار للمؤسسات الفندقية والسياحية، والمساهمة في التنمية المحلية، والمحافظة على البيئة والفضاءات الحسنة لتوسع السياحة البيئية. هذا، بالإضافة إلى تلبية حاجات الطلب الوطني المتزايد باستمرار، قصد تقليص عدد المتوجهين إلى الخارج لقضاء العطل وكذا زيادة التدفقات السياحية، فالتدفقات السياحية خلال الفترة 2008 و 2013 تم الحصول عليها بتطبيق نسبة نمو متوسط التدفقات عند بداية العشرية 10%، أعيد تعديلها سنويًا بنصف نقطة 0.5 % ابتداءً من سنة 2008، وبناءً على التقديرات السابقة والاستقرار المرحلي لدخول السياح الأجانب، فإن عدد السياح المرتقبين في 2013 سيقارب 3.100.000 سائح، منهم 1900.000 سائح أجنبي.

وقد اهتم هذا المخطط برفع طاقات الإيواء عبر المرحلة الممتدة ما بين 2004 و 2007، والمرحلة ما بين 2008 و 2013 كما يلي (الجريدة الرسمية):

أ. المرحلة ما بين 2004-2007: أنجز فيها حوالي 55000 سرير، بطاقة سنوية تصل إلى حدود 13750 سرير تدخل حيز الاستغلال، وتم تسجيل 387 مشروع في طور الإنجاز، إذ بلغت نسبة الإنجاز بحوالي 75 %، وبطاقة إيواء تقديرية في حدود 38000 سرير .

ب. المرحلة ما بين 2008-2013: تم تسجيل بطاقة إيواء ستكون أكثر من 60000 سرير، المتوسط سنوي قدره 10000 سرير، ومنه إضافة إلى 72000 سرير التي تم إحصاءها في نهاية 2002، والطاقات التي تم توقعها للمرحلة 2004-2017 هي 55000 سرير، والمرحلة الممتدة بين 2008 و 2013 هي 60000 سرير، أي بمجموع كلي قدره 187000 سرير في آفاق 2013.

وفيما يخص الاستثمار السياحي في المرحلة ما بين 2004 و 2013 سيصل إلى نحو 232.5 مليون دينار جزائري، وأهم إجراءات دعم الاستثمار السياحي آفاق 2013 تتمثل فيما يلي:

أ. التهيئة والتحكم في القطاع السياحي: يتم تهيئة والتحكم في العقار السياحي من خلال مواصلة ودعم الأعمال التي تم إنجازها خلال الفترة 2002 و 2003، والتي تمثلت في الإنجازات التالية:

- استحداث القطاع لنصوص قانونية متعلقة بالتنمية المستدامة، كالقانون رقم 01/03 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة، الذي صدر في 17 فيفري 2003 (مرجع سابق) ؛
- المساهمة في التنمية والتوازن الجهوي والمحافظة على البيئة، والعمل على رفع الإيرادات السياحية.

ب. قانون متعلق باستغلال الشواطئ: ويهدف إلى تهيئة وحماية الشواطئ للاستفادة منها، وتوفير شروط تنمية منسجمة ومتوازنة، مع تحديد نظام تسليية مدمج ومنسجم مع النشاطات السياحية الشاطئية.

ج. قانون متعلق بمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية: جاء القانون رقم 03-03 المؤرخ في 2003/02/19، والمتعلق باستغلال الشواطئ بما يلي:

- مناطق التوسع السياحي، وهي كل منطقة أو امتداد من الإقليم يتمتع بصفات أو خصائص طبيعية، وثقافية، وبشرية، وإبداعية، مناسبة للسياحة مؤهلة لإقامة أو تنمية منشأة سياحية، يمكن استغلالها في تنشيط السياحة وجعلها ذات مردودية أكثر؛
- الموقع السياحي، فكل موقع أو منظر يتميز بجاذبية سياحية، بمظهره الخلاب أو بما يحتوي عليه من عجائب أو خصائص طبيعية، أو بنايات مشيدة عليه؛
- منطقة محمية، وهي جزء من منطقة التوسع السياحي أو موقع سياحي.

وفي آفاق 2025، تخطط الوزارة الوصية إلى استقبال 11 مليون سائح، وهذا ما يتطلب استراتيجية حكيمة من أجل جعل الجزائر مقصد سياحي من الدرجة الأولى، إن اختيار هذه الفترة الزمنية لم تحدد عفويًا بل لا بد من أخذ الوقت الكافي، من أجل تشجيع الشراكة مع ذوي الخبرات الواسعة في الجزائر وعبر العالم، والذين يريدون الاستثمار في الجزائر في ميدان السياحة، بفضل ما جاءت به الترتيبات القانونية من آليات والجدول التالي يبين لنا ذلك .

الجدول رقم 4 : مؤشرات حول الفنادق الجزائرية 2000-2011

المؤشرات	2000	2011
عدد الفنادق	827	1 184
عدد الغرف	77 000	92 737
متوسط أشغال الفنادق	56.6	82,2
عدد العاملين بالفنادق	70000	28000

Source: ons.dz,2014. <http://www.ons.dz/-Tourisme-.html>

رابعاً: الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في المجال السياحي:

قبل الخوض في النقاط التي يجب أن تهتم بها الجزائر انطلاقاً من نجاح التجربة الماليزية، نقوم أولاً بتشخيص المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي الجزائري.

1. أهم المشاكل التي يعاني منها القطاع السياحي الجزائري:

- غياب رؤية شاملة في التخطيط والتنظيم جعلت من السياسات المتعددة تتغير في كل مرة، دون أن تحقق الهدف المنشود منها.
- ضعف التكوين والتسيير داخل المؤسسة السياحية هذا ما انعكس سلباً على تسيير هذه المنشآت، وهذا بدوره أدى إلى ضعف الخدمات الموجهة لهم.
- ضعف الاعلام على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي للتعريف بالسياحة في الجزائر، واقتصاره عادة على الموسم الصيفي.
- غياب الثقافة السياحية في الجزائر ويرجع هذا إلى ضعف توعية الأفراد، بأهمية دور السياحة في ترقية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ضعف مشروعات البنية التحتية وهياكل الاستقبال، بحيث أنه رغم الزيادة الملحوظة في السنوات الأخيرة ، إلا أنها تظل غير كافية، ولا تلبي احتياجات السياح الأجانب أو المحليين.
- من هذا التحليل تمدنا التجربة الماليزية بمجموعة من الدروس، تتمثل في التالي:
- ضرورة أن تقوم الحكومة بدور المنظم لترقية السياحة من خلال إنشاء هيئات ترويج السياحة التابعة لوزارة السياحة لتقوم بدور بارز في هذا المجال.
- يجب وضوح أهداف السياسة الحكومية في قطاع السياحة: حيث أن لوضوح أهداف السياسة الحكومية دور بالغ الأثر في تحقيق الأهداف المطلوبة من قطاع السياحة، باعتباره احد أهم القطاعات في الاقتصاد القومي، وخاصة في مجال توظيف السياحة كمصدر للنقد الأجنبي، وخلق وظائف عمل جديدة للسكان المحليين.
- دعم القطاع الخاص من خلال تقديم حوافز لصناعة الفنادق والسياحة من خلال الإعفاء الضريبي المؤقت، وتأهيل الفنادق والمشغلين السياحيين لخصم مضاعف على النفقة التي يتم تحملها للأنشطة الترويجية بالخارج.
- إعطاء المزيد من الاهتمام من البلاد التي يأتي منها السياح، واعتبارها أسواقا استراتيجية مثل أوروبا.
- تطوير بيانات ومعطيات السياحة مما يؤدي إلى تسهيل ودعم الجهود تجاه تنمية منتجات المستهلك السياحية.
- اهتمام الحكومة بترويج السياحة الصحية، والتعليمية، وذلك بالتعاون مع وزارة الصحة والتعليم العالي. من خلال إنشاء معاهد متخصصة في السياحة تعمل على إرساء ثقافة سياحية لدى القائمين على المرافق السياحية المختلفة، كل في موقعه ولدى المواطنين بواسطة الإشهار للتمكن من استمرارية الجهود وتجسيد الأهداف بتكلفة أقل وربح أكبر، والعمل على ضرورة إتقان اللغات الأجنبية الأكثر رواجاً في العالم كاللغة الإنجليزية من طرف المرشدين، لإمكانية التفاوض والتفاهم وتجنب الحرج الذي قد ينجر عن استعمال لغة لا يفهمها السائح.

خاتمة:

نجد أن السياحة في ماليزيا تحتل مكانة مرموقة من بين القطاعات الأخرى في الاقتصاد، انطلاقاً مما تدره من النقد الأجنبي، وما توفره من مناصب شغل، ولكي تكون للسياحة مكانتها اللائقة بها في الجزائر، فإن الطريق المؤدية إليها لا تزال في بدايتها، ومع ذلك فالوصول إلى الهدف ليس مستحيلاً إذا تكاثفت الجهود واستمرت. ومن هذا المنطلق نرى أن هناك إمكانية كبيرة لاستفادة الجزائر من التجربة الماليزية في هذا المجال.

الهوامش والمراجع:

- 1- حمدي عيد العظيم، اقتصاديات السياحة، دار الزهرة للشروق، القاهرة-مصر ، 1996، ص 15
- 2- خالد الراوي وآخرون، نظرية التمويل الدولي، دار المناهج، عمان-الأردن، 2000، ص 12
- 3- L.Moutinho.Strategic Management in Tourism, CABA.Publishing.Oxon, UK, 2005 ,P5.
- 4- Ministry of Finance Malaysia, 2012.Economic Report 2011-2012.kuala lumpur .
- 5- وزارة السياحة ووحدة التخطيط الاقتصادي الماليزية، 2013.
- 6- Ministry of Arts,Culture and Tourism 2001,Rural tourism master plan, Ministry of culture ,arts and tourism.kuala lumpur.
- 7- Idem.
- 8- Poon Waiching, Malaysian economy, kuala lumpur, 2008, PP 95-96.
- 9- Oppermann .M, International tourist flows in Malaysia, annals of tourism research, 2002.P 500.
- 10- هيئة تنمية الاستثمارات الماليزية: على الموقع التالي:2-2012 http://www.mida.gov.my/arabic2/index.php?page=2012-2
- 11- Malaysian investment development Authority, MIDA Sentral , kuala lumpur, Malaysia.2012.
- 12- Idem.
- 13- Ministry of Finance malaysia. Economic report 2007-2008.kuala lumpur .National printing Malaysia, 2008, PP 30-31.
- 14- Adalid.R.and C.Detken . liquidity shocks and asset price boom /bust cycles .ECD, Working paper N 732, Malaysia, 2010, P46,
- 15- Government of Malaysia, Eights Malaysia plan, kuala lumpur, 2001, Malaysia.
- 16- Idem.
- 17- Government of Malaysia, Tenth Malaysia plan, kuala lumpur, 2010, Malaysia.
- 18- وزارة السياحة ووحدة التخطيط الاقتصادي الماليزية، 2010.
- 19- ONS.dz, 2014. http://www.ons.dz/-Tourisme-.html
- 20- عبد الله رأيي ، الجزائر في عين الرحالة الانجليز الجزء الأول دار الحكمة ، الجزائر، 1999 ، ص113
- 21- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مساهمة من أجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16، نوفمبر 2000.
- 22- ONS.dz,2014. http://www.ons.dz/-Tourisme-.html
- 23- الجريدة الرسمية رقم 11 الصادرة في 2003/02/19.
- 24- وزارة السياحة، تطور قطاع السياسة لل عشرية 2004-2013، ص 12.
- 25- نفس المرجع السابق، ص 18.